

2- الدورة العلمية في شرح منظومة أصول الفقه وقواعد في

الكويت

سامي بن محمد الصقير

بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله وصلى الله وسلم على رسول الله وعلى الله واصحابه ومن اهتدى بهداه اما بعد توقف بنا الكلام على قول الناظم رحمة الله والشرع لا يلزم قبل العلم - 00:00:04

دليله فعل المسيء فافتهمي الشرع لا يلزم قبل العلم يعني ان الشرائع لا تلزموا قبل العلم ولا بد من اقامة الحجة وقد قال الله عز وجل رسلا مبشرين ومنذرين لان لا يكون للناس على الله - 00:00:18

حجۃ بعد الرسل وقال عز وجل وما كنا معذبين حتى نبعث رسول الشرائع او الشريعة لا تلزم قبل العلم. فالانسان اذا كان جاهلا لم تبلغه الشريعة فان هذا يكون عذرا له - 00:00:37

ومن السنة ايضا ما ثبت في الصحيحين من حديث ابي هريرة رضي الله عنه في قصة الرجل المسيء في صلاته حيث دخل وصلى فقال له النبي عليه الصلاة والسلام ارجع فصلي فانك لم تصلي - 00:00:54

وفي الثالثة قال والذي يبعثك بالحق لا احسن غير هذا فعلماني فعلمه ولم يأمره عليه الصلاة والسلام باعادة ما صلی على هذا النحو وهذا الوجه لانه كان يصلي صلاة لا يطمئن فيها - 00:01:12

وهذا دليل على ان الشرائع لا تلزموا قبل العلم. ولهذا قال دليله يعني دليل ان الشر لا يلزمه قول العلم في علوم فعل مسيء فافتهمي المسيء في صلاته ايضا كما تقدم قد دل على ذلك قول الله عز وجل رسلا مبشرين ومنذرين لان لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل - 00:01:29

وقال وما كنا معذبين حتى نبعث رسولنا وقال عز وجل وما ارسلنا من قبلك من رسول وما ارسلنا من قبلك من رسول الا بسان قومه ليبين لهم ولكن هل هذه مسألة يتكلم عنها العلماء وهي مسألة العذر بالجهل - 00:01:53

والعذر بالجهل من المسائل الهامة جدا التي تحتاج الى تحرير لانه كثر الخوض فيها والاخذ والرد والتحقيق في مسألة العذر بالجهل ان يقال ان هذه المسألة ان الانسان من حيث العذر بالجهل - 00:02:13

لا يخلو من اربع حالات الحالة الاولى من لم من لم تبلغه الحجة فهذا معذور امام الله عز وجل تقدم من قوله عز وجل وما كنا معذبين حتى نبعث رسولنا - 00:02:35

وقال عز وجل ايضا وما رسلا مبشرين ومنذرين لان لا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل اذا من لم تبلغه الحجة والشرع فهو معذور عند الله الحال الثانية - 00:02:55

ان تبلغوه ان تبلغه الحجة ولكن لا يفهمونها بل لا يذهب احد الدعاة مثلا الى بلد لا يحسنون العربية ولا يتكلمون بالعربية فتكلموا معهم بالعربية وهم لا يفهمون هنا لم تقم الحجة - 00:03:11

لأنه لا بد من اقامة الحجة وفهم الحجة لان الله عز وجل قال ليبين لهم وما ارسلنا من قبلك من رسول الا بسان قومه ليبين لهم وممثل ذلك من بلغته الحجة ولكن لم يتحقق بالسائل - 00:03:31

لم يتحقق بالسائل بحيث ان هذا الذي القى عليه الحجة ليس موثقا عنده. فهذا ايضا لا تقوم به الحجة الحال الثالثة من احوال العذر ان تبلغه الحجة ان تبلغ الانسان - 00:03:52

الحجۃ علی وجہ العموم ان تبلغهم الحجۃ علی وجہ العموم لا علی وجہ التفصیل ولا یقوم فی قلبه شک فی ترك واجب او فعل محرم.

بمعنى انسان بلغه الاسلام على وجہ - 00:04:13

على وجہ العموم ولكن بدون تفاصیل المسائل ودقائقها بحیث یکون قد ترك واجبا او فعل محرما ولم یقرأ علی باله حکم هذا الواجب

او حکم هذا المحرم فهذا ايضا عذر عند الله عز وجل - 00:04:28

الحال الرابعة ان تبلغه الحجۃ ويفهم الحجۃ ولكن یفرط بترك السؤال کان في بلد عنده علماء یتمكن من سؤالهم ولكن یقال لا تسأله

عن اشياء ان تبدي لكم تساؤلکم یقول اخشى ان اسأل فيقال لي هذا واجب - 00:04:45

سافعل او هذا محرم فاترك فدعني على جهلي خير ولهذا ليس معذورا عند الله لانه قد قامت عليه الحجۃ وتمكن من السؤال. فتبين

بهذا ان العذر بالجهل اربع حالات. الحالۃ الاولی ان لا تبلغ الانسان الحجۃ اصلا - 00:05:08

والحل الثاني ان تبلغه لكن على وجہ لا یفهم الحجۃ ومثل ذلك قلنا ما لو بلغته الحجۃ وفهمها لكن لم یتفق بالقائم والحال الثالثة ان

تبلغه الحجۃ على وجہ العموم - 00:05:31

على وجہ العموم ولكن لم یطرأ على باله هذا الحکم لترك واجب او فعل محرم فهذا عذر الحال الرابع ان تبلغه الحجۃ ويفهم الحجۃ

ولكن یفرط ویقوم في نفسه شيء من ترك واجب او فعل محرم ولكن یفرط في ترك - 00:05:48

السؤال فهذا ليس عذرا ليس عذرا لانه قد قامت عليه الحجۃ. ولهذا قال الناظم لكن يعني في في قوله والشرع لا يلزم قبل العلم دليله

فعل المسر فافتھمی لكن اذا فرط في التعلم فذا محل نظر - 00:06:06

محل نظر فلتلعلمي وهو كما تقدم بالتفصیل ثم قال المؤلف رحمة الله وكل منع فلضرورة بیاح كل منع فلضرورة بیاح يعني ان

المحرمات ان الضرورات تبيح المحرمات فكل محرم فانه بیاح عند الضرورة - 00:06:27

وهذه القاعدة دل عليها القرآن والسنۃ قال الله عز وجل حرمت عليکم المیة الى ان قال فمن اضطر في مخمة غير متجائف لاثم

فان الله غفور رحيم وقال عز وجل وقد فصل لكم ما حرم عليکم - 00:06:55

الا ما اضطررتم اليه وقال عز وجل من کفر بالله من بعد ايمانه الا من اکره وقلبه مطمئن بالایمان تبيين الله عز وجل في هذه الایات انه

عند حصول الضرورة - 00:07:16

ان المحرمات تباح سواء كانت قوله ام فعلية ولكن یشترط لحل المحرم عند الضرورة شرطا الشرط الاول تعین المحرم بحیث لا

يوجد غيره من المباح والشرط الثاني ان یتیقنه نفعه - 00:07:33

ان یتیقنه نفعه فان كان لا یتیقنه النفع حيث تكون المنفعة متوهمة فانه لا یجوز لانه لا یجوز للانسان ان یقدم على امر محرم لمنفعة

موهومة اذا لا بد في حل محرم من هذین الشرطین. الشرط الاول تعین المحرم - 00:08:00

فانسان مثلا اصابه مرض وقيل له مثلا ان شرب هذا ان شرب الدم. مثلا ان شرب الدم یشفیك من هذا المرض او ان اكل لحم الخنزیر

یشفیك من هذا المرض - 00:08:23

وننظر الان هل تعین هذا المحرم بحيث لا یوجد دواء سوی فلو فتشنا ووجدنا ان هناك من المباحثات ما یقوم مقامه فانه لا یجوز له

ان یقدم على المحرم ولو فرضنا انه انه تعین - 00:08:40

قالوا لا لا یوجد علاج لهذا المرض الا هذا المحرم. نأتي للشرط الثاني ايضا. هل یتیقنه النفع او لا قد یتعین المحرم لكن لا یتیقنه النفع

حيث يكون هناك احتمال - 00:08:59

فحینئذ ايضا لا یجوز ان یقدم على امر محرم بمنفعة موهومة. اذا كل محرم حيث ابیح فانه بیاح بهذین الشرطین الشرط الاول تعین

المحرم بحيث لا یوجد غيره من المباحثات - 00:09:15

فلو وجد ادوية مباحة لا یجوز والثاني ان یتیقنه النفع ان نتیقنه ان فان كان الامر غير متیقنه بل متعدد بين الانتفاع وعدم الانتفاع فانه

لا یجوز. يقول وكل منع فلضرورة بیاح - 00:09:32

ومن امهلي فی باحة الضرورة ان الله عز وجل اباح المیة عند المخصوصة وهي وبها یتحقق الشرطان یتحققان فی المیة يعني مثلا لو

فرضنا ان انسانا في بريه ليس عنده احد واوشك على الهاك وووجد ميته - 00:09:52

فاكله من الميته متعين وانتفاعه بالميته متيقن اذا يكون محرم مباحا حينئذ قال رحمه الله يباح والمكروه عند الحاجة يعني ان الامر المكروه يباح عند الحاجة تبيح المكروه مع ان المكروه - 00:10:13

يتاب تاركه ولا يعاقب فاعله. لكن اذا دعت الحاجة الى فعل المكروه فان الكراهة ترتفع من امثلة ذلك نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن الشرب قائما نهى عن الشرب قائما لكن لو دعت الحاجة الى ان يشرب الانسان قائما فان الكراهة - 00:10:37

ماذا؟ تنتفي ترى تنتفي المكروه يجوز عند الحاجة. فاذا دعت الحاجة الى ذلك جاز. ولذلك ثبت في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى الى ماء زمزم فشرب قائما - 00:11:00

يعني هنا حاجة وهي وجود حطمة الناس وزحمة الناس ولهذا قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في الفتح يقول اذا رمت تشرب تفز بسنة صفة اهل الحجاز وقد صحوا شربه قائما ولكنه لبيان الجواز - 00:11:17

النبي عليه الصلاة والسلام اذا فعل فعلا نهى عن شيء ثم فعله دل هذا على ان هذا النهي ليس نهيا جازما واذا لم يكن نهيا جازما فهو المكروه. قال لكنما حرم للذرية يجوز للحاجة كالعربية. هذا استدراك - 00:11:39

من قول وكل من نوعه حرم لذاته فلا تبيحوا الا الضرورة - 00:11:58

ومحرم لغيره الحاجة نضرب مثلا للمحرم لغيره مثلا العربية كما ذكر المؤلف. بيع العرايا وهي بيع الرطب على رؤوس النخل بالتمر التحرير هنا ليس لذاك ولكن لانه وسيلة الى كذلك ايضا ربا ربا النسيئة. ربا الفضل - 00:12:19

الفضل تحريم وسيلة ولذلك يجوز عندي الحاجة ولهذا جاء عن ابن عباس رضي الله عنهم انه قال لا ربا الا في يعني الريب الاشد ايضا لبس الحرير وصول حرير الحرير ليس محرما لذاته - 00:12:43

ولذلك لو اذا وجدت حاجة بان كان في الانسان حكة او مرض يجوز له ان يلبس. فقد رخص النبي صلى الله عليه وسلم في بعض الصحابة منهم عبد الرحمن بن عوف ان يلبس الحرير من حكة كانت به. مع ان هذا ليس ظرورة. اذا يتبيّن بهذا ان المحرم - 00:13:02

نوعان حرم لذاته كتحريم الميّة والخمر والخنزير فهذا لا تبيحه الا الضرورة ومحرم لغيره كلمة حرم تحريم وسيلة هذا تبيح الحاجة. وقول المؤلف لكن ما حرم للذرية ما الفرق بين الذرية - 00:13:23

والوسيلة الفرق بينهما ان الوسيلة ما اوصل الى المقصود قطعا او ظنا راجحا الوسيلة يا ما يوصل الى المقصود. الشيء المقصود قطعا او ظنا راجحا والذرية ما يكون محتملا سيكون في الامر محتملا قد يوصل وقد لا يوصل - 00:13:42

مثال ذلك آآ مصاحبة الفاسق او رجل السوء ذريعة الى فساد الانسان سريعة لانه قد يفسد وقد لا يفسد. لكن محبته وموالاته هذى وسيلة الى الفساد فهمتم اذا الفرق بين الوسيلة والذرية ان الوسيلة ما يوصل الى المقصود قطعا او ظنا راجحا - 00:14:10

اما الذريعة فقد توصل وقد لا توصل فمصاحبة رجل السوء مصاحبة رجل السوء ذريعة الى الفساد الانسان يصاحب الرجل السوء ويفسد او لا يفسد لكن مصادقته وموالاته ومحبته وسيلة - 00:14:46

فرق بين مجرد المصاحبة وبين ان تتخذ خليلا اذا هذا ما يتعلق بالمحرم. ثم قال المؤلف رحمه الله وما نهي عنه من التبعد او غيره افسدہ لا ترددی ما نهي عنه من التبعد او غيره - 00:15:07

المنهي عنه من العبادات او غيرها افسدہ. يعني احکم بفساده ولا تتردد ولكن هل كل ما نهي عنه يكون فاسدا الجواب ان النهي من حيث الافساد وعدمه على اقسام اربعة - 00:15:26

القسم الاول ان يرجع النهي الى ذات الشيء ان يكون النهي راجعا الى ذات الشيء شهادة يقتضي الفساد وعدم الصحة يقتضي الفساد وعدم الصحة مثل ذلك النهي عن الصلاة في اوقات النهي - 00:15:45

النهي عن صوم يوم العيد بالمعاملات النهي عن البيع بعد نداء الجمعة اذا نودي للصلاة فاسعوا وذرروا البيع اذا اعاد النهي الى ذات المنهي عنه فإنه يقتضي فساد سواء كانت - 00:16:06

كان المنهي عنه عبادة ام معاملة القسم الثاني ان يعود النهي الى شرط المنهي عنه على وجه يختص ان يعود النهي
يعود النهي على شرط في المنهي عنه - 00:16:24

على وجه يختص مثاله لو صلى بدون ستة ستة عورة لو صلى بلا ستة عورة فهذا منهي عنه ماشي النهي هنا لشرط يتعلق او يختص
ذات الشيء الصلاة بالنجاسة. لو صلى بالنجاسة - 00:16:45

هنا النهي لا يتعلق بذات المنهي عنه وانما يتعلق بشرط على وجه يختص به فهذا ايضا يقتضي الفساد وعدم الصحة القسم الثالث ان
يعود النهي على شرط في المنهي عنه - 00:17:14

لكن لا على وجه يختص كالصلاحة في التوب المغصوب او في البقعة المغصوب الثوب المغصوب او البقعة المغصوب فهذا على المشهور
من مذهب الامام احمد انه يقتضي الفساد ولهذا قالوا ان الصلاة في التوب المغصوب والبقعة المغصوب لا تصح - 00:17:29

والقول الثاني ان الصلاة او ان العبادة صحيحة وذلك لانفكاك الجهة الجهة بان جهة الامر منفكة عن جهة النهي الشارع لم يقل لا تصل
في ثوب مغصوب وانما نهى عن الغصب مطلقا سواء غصب التوب لتصلي - 00:17:52

او لتنجح حاوي تذهب الى اي مكان ومن ثم نأخذ من هذا قاعدة وهي ان النهي لا يفسد العبادة الا اذا كان خاصا بها ان النهي لا
يفسد العبادة الا اذا كان خاصا بها - 00:18:15

واذا كان النهي مختصا بالعبادة افسدها الا انه يستثنى من ذلك الحج كما سيأتي وقولنا اذا كان يختص بها احترازا من اذا كان النهي لا
يختص بها فمثلا اه الاكل والشرب والجماع والحجامة بالنسبة للصائم - 00:18:31

نختص به اذن تفسد الكذب والغيبة والنميمة منهي عنها لكن هل النهي عنها يختص بالصيام الغيبة والنميمة منهيون عنها للصائم
وغيره لكنها في حق الصائم اشد ولهذا قال الامام احمد رحمة الله لو كان - 00:18:52

لو كانت الغيبة تفطر ما كان لنا صوم لو كانت الغيبة تفطر ما كان لنا صوم. اذا النهي انما يفسد العبادة اذا كان خاصا اما اذا كان النهي
لا يختص بها بمعنى انه يحرم - 00:19:11

في هذه العبادة وفي غيرها فلا يقتضي الفساد. فمثلا الصلاة في التوب المغصوب هل هي مختصa بالصلاحة يقول الغصب حرام سواء
غصب ليصلّي غصب ليتجمل غصب ليذهب الى مناسبة وهكذا - 00:19:30

القسم الرابع من اقسام النهي ان يعود النهي الى امر خارج الى امر خارج لا يتعلق بذات العبادة ولا شرطها مطلقا فهذا لا يقتضي
الفساد قالوا كما لو صلى وعليه عمامة حرير - 00:19:46

ثوب الحرير حرام لو صلوا عليه امام التحديد حتى على المشهور من المذهب يقول لا تفسدوا صلاته. لماذا؟ لأن ستة الرأس لا علاقة
له الصلاة وقد اشار المؤلف رحمة الله الى هذه الاقسام - 00:20:08

فقال وما نهي عنه من التعبد او غيره افسده لا تردد. فكل نهي عاد للذوات او للشروط لكن نحن نقيد هنا نقول الشروط اذا كان على
وجه يختص او للشروط مفسدا سيأتي - 00:20:22

قال وان يعد لي خارج كالعمدة العمة فلن يظير فاهمن العلة وذكر رحمة الله واشار الى اه الاقسام الاربعة بالنسبة لمن هي عنه. اذا
المنهي عنه على اقسام اربعة ان يعود الى ذات المنهي عنه - 00:20:41

الثاني ان يعود على شرط يختص فهذا يقتضيان الفساد الثالث ان يعود على شرط لا يختص ولا يقتضي الفساد على القول الراجح.
الامر الرابع ان يعود الى امر خارج العمامة - 00:21:02

فانه لا يضر. كذلك ايضا لو اه حج محرم يقول هذا يعود الى امر خارج القصب مالا فحج به صدق مالا فحج به ففي هذه الحال نقول
حج صحيح لأن المال هنا لا يتعلق بالحج - 00:21:19

لا يرجع الى الحج لا الى ذاته ولا الى شرطه وان كان بعذ العلما رحمة الله قد قال ان الانسان اذا حج بمال محرم فحجه لا يصح
المحرم الحج غير صحيح. ولهذا قال الناظم اذا قال الشاعر اذا حجت بمال اصله سحت - 00:21:43

فما حجت ولكن حجت العير لا يقبل الله الاكل صالحة ما كل من حج بيت الله مضرور ثم قال المؤلف رحمة الله والاصل في

الاشياء حل وامنعي عبادة الا باذن الشارع - 00:22:04

يقع في الحكم شك فارجعي للاصل في الاشياء الحلم والاشياء اربعة اقسام بالواقع عبادات ومعاملات واعيان وعادات الامور اربعة عبادات ومعاملات واعيان وعادات تأمل اول وهو العبادات فالاصل فيها الحظر والمنع - 00:22:21
فلا يشرع من العبادات الا ما دل الدليل على مشروعيته ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله فلا بد من اذن الله وقال النبي عليه الصلاة والسلام من عمل عملا ليس عليه امرنا - 00:22:56

فهو الثاني المعاملات المعاملات فالاصل فيها الحل والاباحة قال الله تعالى واحل الله البيع وحرم الربا الثالث الاعيان والمقصود بالاعيان ما خلقه الله عز وجل الحيوانات والنباتات وغيرها مما هو في الارض. الاصل فيه الحل - 00:23:11
والاباحة قال الله تعالى هو الذي خلق لكم ما في الارض جميما وقال وسخر لكم ما في السماوات وما في الارض جميما منه فجميع الحيوانات وجميع النباتات وجميع الشمار وجميع ما في الارض كله حلال. الاصل فيه الحل - 00:23:38

الا اذا دلت دليل على الرابع العادات يعني ما اعتاده الناس من الاطعمة من الالبسه المساكن وغيرها الاصل فيها الاصل في عادة الناس في تحابيهم وفي اكلهم وفي شربهم وفي لبسهم الحل والاباحة. ما لم تكن في هذه العادة - 00:23:57
ما لم تكن فيها مخالفة للشرع. فلو اعتاد الناس مثلا ان انه اذا قابل اخا انه ينتحني له يقول هذه عادة لكنها باطلة لانها مخالفة للشرع اعتادوا ان يأكلوا كل يوم خمس وجبات - 00:24:23

عشر وجبات لا نقول حرام لا بد ان تأخذ ثلاث ما زاد على الثلاث فهو محرم لا نقول هكذا اعتادوا ان يلبسوا لباسا معينا نقول لا بأس. ما لم يكن فيه مخالفة في الشرع - 00:24:41

بوصف من اوصافه فتبيين بهذا ان العبادات الاصل فيها المنع والمعاملات فيها الحل والاباحة والاعيان الحل والاباحة والعادات الحل والاباحة ولهذا قال والاصل في الاشياء حل وامنعي عبادة الا باذن الشارع كقول في الاشياء الاصل في ذلك المعاملات - 00:24:54
هو الاعيان والعادات قال وامنعي عبادة الا باذن الشارع. اذا اذن فيها الشارع لقوله عز وجل ام لهم شركاء شرعوا لهم من الدين ما لم يأذن به الله ثم قال فان يقع في الحكم شك فارجعي للاصل في النوعين ثم اتبعي - 00:25:18
اذا وقع في الحكم شك هل هو مباح او محرم فاننا نرجع للاصل فلو شكنا مثلا في عبادة هل هي مشروعة او ليست مشروعة نرجع للاصل ما الاصل في العادات - 00:25:40

الحظر والمنع شكنا في معاملة او اختلف شخصان في معاملة هذا يقول هذه المعاملة حرام والآخر يقول حلال نرجع للاصل وهو ان الاصل في المعاملات الحلو الاباحة ايضا في الاعيان وجدنا حيوانا - 00:25:55

في حيوانات فهذا يقول حرام والآخر يقول هذا الحيوان حلال مباح نرجع للاصل والاصل في الاعيان كذلك ايضا في العادات فقوله فقوله فان يقع في الحكم شك يعني يرجع الى الامور السابقة الرابعة يقع شك في - 00:26:13
هل هي مشروعة وليس مشروعة او في المعاملات او في الاعيان او في العادات ثم قال المؤلف رحمة الله قال الناظم والاصل ان الامر والنهي حتم الا اذا الندب او او الكره علم - 00:26:31

الاصل في ان النهي ان الامر والنهي حتم يعني انه حتم الاصل في الامر انه للوجوب والاصل في النهي انه للتحريم الا اذا النجد هذا عيد على الامر او الكره يعني الكراهة علمت - 00:26:47

في الاوامر الوجوب والاصل في التحرير وقد دل على ذلك اعني ان الاصل في في الامر الوجوب قول الله عز وجل ام لهم وقول الله تبارك وتعالى فليحذر الذين يخالفون عن امرهم - 00:27:05

ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم ومن السنة ان الرسول عليه الصلاة والسلام لما امر اصحابه عام الحديبية ان يحلقوا رؤوسهم فتأخروا كره ذلك عليه الصلاة والسلام ذلك. قال اهل العلم فهذا يدل على ان الاصل في الامر الوجوب والا لما كره من الصحابة رضي الله عنهم - 00:27:22

تأخرهم في ذلك كذلك ايضا قوله عليه الصلاة والسلام ما نهيتكم عنه فاجتنبوه اذا امرتكم بامر فاتوا منه ما استطعتم اه بالنسبة

للنهي كذلك الاصل ان النهي للتحريم هذا هو الاصل الا اذا دل دليل على - [00:27:48](#)

انه الكراهة. وهذه المسألة اختلف فيها يعني الاصوليون هل النهي الامر للوجوب والنهي للتحريم او ان الاصل ان النهي الامر للاستحباب والنهي للكراهة ام ماذا؟ اختلفوا على اقوال ثلاثة فمنهم من قال ان الاصل في الامر الوجوب والاصل في النهي التحريم -

[00:28:09](#)

ومنهم من قال ان الاصل في الامر استحباب والاصل في النهي الكراهة ومنهم من فصل والى هذا اشار الشافعي رحمه الله في كتابه الام فقال ان الاوامر ان كانت تعبدا - [00:28:34](#)

الاصل فيها الوجوب وان كان التأديبا فالاصل فيها الاستحباب لان العوامل اذا جاءت من الشرع فان كان ما وجه الامر فيه عبادة من العيادات فالاصل انه للوجوب وان كان من الاداب - [00:28:51](#)

فالاصل انه الاستحباب لكن مع هذا هذه القاعدة لا تطرد اننا لو طبقناها مثلا على الاداب النبي عليه الصلاة والسلام قال امنوا بالسلامة يا غلام سم الله وكل بيمنيك وكل مما يليك - [00:29:10](#)

اقول كل بيمنيك هذا من الادب ومع ذلك القول الراجح ان الاكل باليمين انه واجب وليس مستحب لكنها يعني اغلبية قاعدة اغلبية يقول اه المؤلف رحمه الله والاصل في ان الامر والنهي حتم الا اذا الندب او الكره علم - [00:29:27](#)

ثم قال وكل ما رتب فيه الفضل من غير امر فهو ندب يجدوا. هذا مما يعلم به الندب وهو الاستحباب ان يرتب الشارع الفضل على الفعل من غير امر به - [00:29:50](#)

نرتب الشارع الفضل على الشيء من غير ان يأمر به. كما قال من صلى كذا فله كذا وكذا من غدا الى المسجد او اعد الله له نزلا في الجنة كلما غدا او راح - [00:30:05](#)

هذا الحديث يدل على فضل الغدو والرواحل المسجد لكن لا يدل على الوجوب. ولهذا قال وكل ما رتب فيه الفضل من غير امر فمتي جاء الحذف والترغيب من الشارع بفعل امر من الامور من غير ان يأمر به - [00:30:19](#)

فهذا يدل على ان هذا الامر للاستحباب وليس وليس الوجوب - [00:30:40](#)